الأهرام

قبول القرار رغم شروطه التعجيزية تم لأن رفضه كان سيشكل عملا انتحاريا خضوع لجان التفتيش لضغوط الادارة الأمريكية قد يؤدي لأزمة

العقل، موجها تحذيرا ضمنيا إلى بغداد بقوله: «إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن إجراءات متنوعة،منها فرض عقوبات وفي الحالات الاستثنائية استخدام القوة العسكرية، وفي المقابل أكد «فيدوتوف» أن حكومته في حال مضت بغداد في تنفيذ القرار الدولي الجديد، ستطرح على مجلس الأمن تعليق العقوبات الاقتصادية. واتبعت فرنسا نفس الأسلوب للضغط على العراق للقبول بالقرار، حيث أكد وزير الخارجية الفرنسي «دومينيك دو فيلبان» يوم ٢٠٠٢/١١/١٠ أن بلاده لن تعارض بشكل مبدئي استخدام القوة ضد العراق إذا لم يلتزم العراق بالقرار الجديد بشأن نزع سلاحه، قائلاً: «إن فرنسا كانت ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار يسمح باللجوء التلقائي للقوة، ولكن الآن إذا لم يف العراق بالالتزامات، فستكون هناك جولة أخرى، حيث سيراجع مجلس الأمن تقارير المفتشين وسيحدد ما ينصح بالقيام به ومن بين ذلك اللجوء إلى القوة ومن ثَمَّ فرفض القرار يجعل العراق يخاطر بفقد جميع حلفائه بشكل يجعله منبوذًا ويسهل من المهمة الأمريكية.

كسب الوقت

ويرى البعض أن قبول صدام حسين بالقرار الجديد يتفق واستراتيجيته الرامية إلى «كسب المزيد من الوقت» لتأخير العملية العسكرية الأمريكية قدر الإمكان، على أمل أن تظهر عوامل جديدة داخل أمريكا أو خارجها تؤدي إلى تجميدها أو تعطيلها، في حين أن رفض القرار كان يعني أن المسألة قد حُسمت منذ البداية لصالح الحرب.

وايا كانت العوامل التي دفعت العراق للقبول بقرار مجلس الأمن الأخير ، إلا أنه قوبل بارتياح دولي وعربي باعتباره خطوة مهمة نحو تسوية الأزمة سلميا حيث رحَّبت الولايات المتحدة بهذا الموقف ودعت بغداد على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض «سكوت ماكليلان» إلى إقرانه القول بالعمل، واعتبر وزير الخارجية البريطاني «جاك سترو» في تعقيبه على الخطوة العراقية أن العراق خطا الخطوة الأولى نحو حل الأزمة، لكنه دعا إلى البقاء في حالة تيقظ لأن نوايا العراق متقلبة. وعلى المستوى العربي رحبت الجامعة العربية بموافقة العراق وشددت على ضرورة أن تؤدي فرق التفتيش عن الأسلحة مهمتها بحياد تام، ووصف وزير الإعلام الكويتي الشيخ «أحمد الفهد الصباح» القرار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عسكري من عدمه، وذلك في ضوء الصلاحيات الواسعة التي يمنحها القرار الجديد لها في التفتيش على أسلحة العراق، إذ أصبح أي قرار يتخذ من جانب رئيس اللجنة «هانز بليكس» بشأن مدى تعاون العراق مع فريق التفتيش العامل المحدد لميعاد الضربة العسكرية.

وفي هذا الإطار يبرز العديد من المخاوف من احتمال خضوع المفتشين لنفوذ الولايات المتحدة سواء من خلال العمل على وضع أكبر عدد ممكن من الأمريكيين ضمن فريق التفتيش أو من خلال استغلال التفويض الذي منحه لها البند العاشر من قرار مجلس الأمن، والذي يفرض وصاية أعضاء المجلس على أعمال اللجنة بمنحهم صلاحية التدخل في عملها، بشكل يمكن أن يؤثر بشكل سلبي في مدى حيادية التقرير الصادر عن المفتشين؛ ليخدم مصالحها وأهدافها الرامية إلى ضرب العراق.

وتشير المؤشرات الدولية إلى وجود درجة عالية من القابلية العراقي بـ «الإيجابي»، معتبرا أنه أولى الخطوات الإيجابية التي بدأت تتخذ بشكل سليم من قِبل الحكومة العراقية، وأعرب عن أمله في أن تأتي باقي الخطوات العراقية في التعامل مع القرار رقم ١٤٤١ إيجابية حتى لا توجد نوعا من القلق أو الشكوك.

والسؤال المثار الآن هو: هل ينجح قرار الحكومة العراقية بالموافقة على قرار مجلس الأمن الأخير في دفع المجتمع الدولي والعربي إلى الضغط من أجل وقف دق طبول الحرب، وهل يمثل ذلك ضمانة كافية لمنع توجيه ضربة عسكرية ضد العراق؟

قابلية للاستجابة

بصفة عامة يمكن القول إن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على عدة عوامل هي: أولاً: مدى خضوع واستجابة لجان التفتيش الدولية لضغوط الإدارة الأمريكية، ويمكن القول إن هذا العامل هو المحدد بصفة أساسية لمدى إمكانية تعرض العراق لعمل للاستجابة إلى هذه الضغوط رغم تأكيد «هانز بليكس» استقلال فريق التفتيش وعدم تعاونه مع أي أجهزة استخبارات غربية مثلما حدث في السابق. ولعل تغيير «هانز بليكس» نفسه موقفه من إصدار قرار جديد عن المجلس بشأن إجراءات التفتيش خير مثال على ذلك، حيث أكد في لقائه الأول مع أعضاء مجلس الأمن عدم وجود حاجة ضرورية لإصدار قرار جديد لعودة المفتشين إلى العراق وبعد مقابلته مع الرئيس الأمريكي «بوش» منتصف أكتوبر ٢٠٠٢ غير موقفه وأكد تأييده للموقف الأمريكي الذي يسعى إلى إصدار قرار يوسِّع من صلاحيات المفتشين ويضع شروطًا مشددة على عملهم.

وتثير هذه النقطة تحديدا مخاوف العراق والدول العربية خاصة وأنه أصبح بيد «هانز بليكس» قرار تحديد إقرار ألعمل العسكري من عدمه، لذلك حرصت هذه الدول على التأكيد على ضرورة ضمان حيادية عمل المفتشين وعدم خضوعهم لأي ضغوط وهو ما أكده وزير الخارجية العراقي في رسالته التي تضمنت موافقته على القرار، وهو ما أكده أيضا الأمين العام للجامعة العربية «عمرو موسى» يوم ٢٠٠٢/١١/١٣ عندما دعا المفتشين إلى القيام بمهمتهم بحياد مهني، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب لتقديم تقرير له مصداقية إلى مجلس الأمن عن حقيقة الأوضاع بالنسبة لأسلحة الدمار العراقية ليتم التعامل معها طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وبما يفتح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الطريق أمام رفع العقوبات عن العراق، وذلك بعد يومين فقط من تأكيد وزراء الخارجية العرب على ضرورة قيام فرق التفتيش بممارسة مهامها بمهنية وحياد وموضوعية وعدم الإقدام على أي أعمال استفزازية.

ونظرا لإدراك العرب لأهمية وخطورة دور مفتشي الأسلحة في المرحلة المقبلة فقد طالبوا بضرورة إثراء فرق التفتيش بخبراء عرب لضمان حياديتها ونزاهتها، وقد لاقت هذه الدعوة دعما جزئيا، حيث أكد عمرو موسى يوم ٢٠٠٢/١١/١٣ أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وعده بدراسة المطلب العربي بمشاركة خبراء عرب في فريق التفتيش، كما أعربت فرنسا عن ترحيبها بمشاركة مفتشين عرب ضمن الفريق الدولي، كما ذهب البعض الآخر إلى المطالبة بإنشاء لجنة دولية محايدة من الأمم المتحدة يكون العراق عضوا فيها لمتابعة المفتشين الذين من غير المتوقع أن يكونوا فوق مستوى الشبهات.

العامل الثاني: الذي سيحدد احتمالات شن الحرب يتمثل في مدى إصرار الإدارة الأمريكية على التمسك بموقفها المتمثل في الدعوة إلى إسقاط نظام صدام بصرف النظر عن مدى امتلاكه لأسلحة دمار شامل من عدمه، وارتباط ذلك بسعي واشنطن إلى تحقيق أهداف خاصة منها فرض الهيمنة على المنطقة وثرواتها النفطية. ففي هذه الحالة لن يزيد تأثير القرار العراقي حتى لو أبدى بغداد أقصى درجات التعاون مع المفتشين عن تأجيل الحرب بضعة أسابيع أو أشهر تقوم بعدها الولايات المتحدة بتنفيذ خططها تحت أية ذريعة.

ورغم التفاؤل الذي برز عقب تصريح وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» يوم ٢٠٠٢/١١/٨ بأن بلاده قد تتوقف عن المطالبة بتغيير النظام العراقي في حالة قبوله التخلص من أسلحة الدمار الشامل، فإن الأمريكيين عادوا ليؤكدوا على لسان «باول» نفسه أن إسقاط النظام العراقي سياسة تتمسك بها الولايات المتحدة» وهو ما يعني أن واشنطن ماضية في طريقها لغزو العراق بصرف النظر عن مدى تعاون العراق من عدمه، ويؤكد ذلك عمليات الحشد العسكري الضخم التي تقوم بها القوات الأمريكية رغم صدور القرار وما كشفته وسائل الإعلام عن موافقة بوش على خطة الهجوم على العراق.

أما العامل الثالث والأخير: فيتمثل في مدى جدية العراق واستمراره في التعاون مع مفتشي الأسلحة حتى النهاية وخاصة في ظل الجدول الزمني المضغوط الذي فرضه القرار، ويرى البيت الأبيض أن أهم المواعيد المحددة ليس يوم ٢٠٠٢/١١/١٥ والخاص بتحديد العراق لمواقفه منه وإنما يوم ٨ ديسمبر المقبل وهو الموعد الذي من المفترض أن يقدم بحلوله العراق إعلانا عن جميع أسلحته النووية والبيولوجية والكيمائية، حيث لن يكون بمقدوره نشر قائمة مطولة تعكس بدقة كل جهوده للحصول على مكونات أسلحة الدمار، كما لن يكون بمقدوره نشر ملف غير مقنع يعلن فيه عدم وجود أسلحة دمار شامل بما قد يضعه في وضع «الانتهاك الفعلي» للقرار رقم ١٤٤١ ويبرر العمل العسكري.

وبالنظر إلى هذه العوامل، يمكن القول إن قرار العراق بالموافقة على القرار الجديد لمجلس الأمن ليس سوى الخطوة الأولى أو الإجراء الأول لتجنب الحرب المحتملة، غير أن هذا الإجراء تستتبعه إجراءات أخرى من قبل العراق ومفتشي الأسلحة والولايات المتحدة حتى يمكن القول إن شبح الحرب أصبح بعيدا، وفي ظل الشكوك الجدية في موقف الولايات المتحدة ومدى حيادية لجان التفتيش تصبح الحرب ضد العراق أمرا قائما.

خلاصة القول: إنه بعد إعلان العراق موافقته على قرار مجلس الأمن الأخير. رغم التعسف الذي ينطوي عليه. ورغم احتمالات حدوث أية مماحكات مفتعلة من قِبل المفتشين يمكن أن تستخدم كذريعة لضرب العراق، يصبح لزامًا على الدول العربية والمجتمع الدولي العمل على ضرورة ضمان الحيدة والنزاهة في أداء عمل المفتشين الدوليين لمنع أي تصرفات استفزازية محتملة يمكن أن تستخدم لتبرير أهداف غير معلنة من أجل تجنيب المنطقة المزيد من الكوارث والحروب، مع العمل في الوقت نفسه على محاولة استصدار قرارات مماثلة من مجلس الأمن تلزم إسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الامن والعمل على نزع ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها النووية التي تمثل تهديدًا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة والعالم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية